

الاميركي في فييتنام ، ويقول عن سرركيس انه « براقان » ويتساءل : من يقود قوات الردع العربية ، أهو الرئيس سرركيس ام سواه ؟

وفيما كانت حرارة التصريحات الانعزالية ترتفع ، كان الموقف الاميركي يتطور من « مراقبة ما يجري » الى القول « ان الوضع صعب ويبعث على القلق » اما سايروس فانس وزير الخارجية الاميركي فقد اعلن ان الولايات المتحدة « ستستمر في تقديم المساعدة عن طريق التزويد بالاسلحة لبناء الجيش اللبناني ، وان البرامج هذه ستستمر ، كما تحددت واتفق عليها مع السلطات اللبنانية .

اما اسرائيل فكانت تتخذ اجراءات عملية تمثلت بزيارة لوزير الدفاع وايزمن الى الحدود اجتمع خلالها بقائد القوات الانعزالية الرائد سعد الحداد ، واثار هذا الاجتماع كانت تعزيزات اسرائيلية ترد الى منطقة الجنوب تباعا .

من جهتها ، كانت صحيفة « العمل » تنشر تحليلا قدمته « الوكالة اللبنانية للابناء » الكتائبية وتقول فيه : « ان اميركا باتت غير متحمسة للمبادرة السورية في لبنان » . وقد جاء هذا القول في اطار تحليل كتائبي للوضع في المنطقة ، والمستجدات التي طرأت عقب زيارة السادات الى القدس في تشرين الثاني الماضي .

في هذه الاثناء ، كان وفد رسمي لبناني قوامه سليمان فرنجية وفؤاد بطرس والمقدم سامي الخطيب يتوجه الى دمشق ويجتمع اولاً بخدام وجميل والشهابي ، ثم بالرئيس الاسد ساعة وربع الساعة ، يعود على اثرها الى لبنان ليعقد اجتماعا مع الرئيس سرركيس ، بانتظار وصول الوفد السوري والمكون من الثلاثي السوري الذي عالج احداث لبنان منذ العام ١٩٧٥ وحتى اليوم .

وقبل ان يصل الوفد السوري كانت حدة التصعيد تتضاءل بصدر بيان عن « الجبهة اللبنانية » بحضور العسكريين فيها ، تبدي فيه اسفها للحوادث الاخيرة وتطالب بلجنة تحقيق مشتركة بين مسؤولين سوريين ومسؤولين لبنانيين ، وتناشد الجميع ضبط النفس ، وبيان عن قيادة قوات الردع ابدت فيه اسفها لاضطرار « بعض المضللين والمهوسين ان يدفعوها الى استعمال السلاح الذي جاءت به لحماية هذا الوطن وتركيز امه » . واكدت ان حادث الفياضية سيبقى محصورا في اطاره العسكري لتحديد المسؤولين الفعليين عنه بالتنسيق مع الجيش . واعلن البيان تشكيل لجنة عسكرية عليا من الجيش اللبناني وقوات الردع العربية لمباشرة تحقيق مسلكي واداري موسع لتحديد المسؤوليات تمهيدا لاتخاذ الاجراءات التأديبية المناسبة .

واثر ذلك ، عقدت اجتماعات مكثفة بين الوفد السوري والسلطات الرسمية ، شاركت فيها قيادات « الجبهة اللبنانية » ، واسفرت عن الاتفاق على تشكيل محكمة امنية استثنائية مختلطة ، تتولى النظر بكل حوادث الاعتداء على قوات الردع . وقد صدر قانون في هذا الصدد اقره المجلس النيابي وبات ساري المفعول منذ اواسط الشهر الماضي .

عرضنا ، في ما تقدم ، للجانب الحدي من الصدام المسلح ، يبقى ان نقف على جانبه السياسي ، سواء من حيث المقدمات التي مهدت لها ، او الاطار الذي حكم حدوثها ، او الاسباب التي انتجتها ، حتى نتقدم بعدها الى صياغة بعض التوقعات التي يسمح المسار العام للاحداث باستخلاصها .